المحور الخامس: الشركات متعددة الجنسيات

المحاضرة 05:

1- مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

هناك العديد من التعريفات للشركات متعددة الجنسيات، فبعضها يستند إلى حجم المبيعات والبعض الأخر يستند إلى عدد الدول التي تمارس فيها تلك الشركات نشاطها؛ وقد أوردت إحدى الدراسات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة حول الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على عملية التنمية واحد وعشرون تعريفا لها. وفيما يلي أهم التعاريف:

- **تعريف فيرنون Vernon:** عرف الشركة بأنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مَبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر.
- **تعريف ليفنجستون Levengston** : يعتبر الشركات متعددة الجنسيات هي: الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة وتمارس نشاطها بالاختِيار في دولة أجنبية أو أكثر.
- **تعريف رولف S. ROLFE:** هي الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العامِلين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية، حوالي 25 % من إجمالي المبيعات أو عدد العاملين أو الاستثمار.
- **تعريف Hood** : يرى هود أن الشركة متعددة الجنسيات هي تلك التي تمتلك وتدير مشروعات استثمارية في أكثر من دولة أجنبية، مع شرط التملك الكلي أو الجزئي لمشروع الاستثمار الخارجي.

2- خصائص الشركات متعددة الجنسيات

أهم الخصائص التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات ما يلي:

- **الانتشار الجغرافي:**

إن أهم ما يميز الشركات المتعدية الجنسيات هو كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، لما لها من إمكانيات هائلة في التسويق، وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم.

- **كبر حجم الشركات وضخامتها:**

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بضخامة حجمها، ومن المؤشرات التي تدل على هذا، حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة أدارتها.

- **التفوق التكنولوجي:**

إن قوة الشركات متعددة الجنسيات تكمن في سيطرتها وهيمنتها على العلم والتكنولوجيا، حيث أن هذا التفوق يعطيها مزايا تنافسية أكبر في الأسواق العالمية باعتباره مصدر رئيسي للمبتكرات الانتاجية الجديدة، وبالتالي تحقيق قوة مالية .

- **التنوع في النشاط والإنتاج:**

إن العديد من الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى.

- **السعي لإقامة تحالفات إستراتيجية:**

غالبا ما تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية.

- **إدارة الشركات وتنظيمها:**

عملت الإدارة في الشركات متعدِدة الجنسيات على ممارسة سيطرة مركزية كاملة من الدولة الأم على فروعها المنتشرة في أنحاء العالم، ولكن في الآونة الأخيرة بدأت تتمتع أغلب الفروع بمرونة نسبية في علاقتها مع الشركة الأم.

3- نظريات نشوء الشركات متعددة الجنسيات:

هناك عدد من النظريات التي حاولت تفسير أسباب نشوء الشركات متعددة الجنسيات، أهمها:

3-1- نظرية السياسة العامة :

تنطلق هذه النظرية من أن تطور الشركات للاستثمار في الخارج كان مصدره تشجيع حكومات الدول الأم، باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني؛ حيث إنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية، وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة؛ مما يؤدي في النهاية إلى تحسين وضعها الاقتِصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

3-2- نظرية دورة حياة المنتج :

ترى هذه النظرية أن كل منتج له دورة حياة، وتنقسم إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: يتم اكتشاف منتج جديد، وفيها تتمتع الشركات المنتجة بميزة احتكارية.

المرحلة الثانية: تصبح تكنولوجيا المنتج شائعة نسبيا؛ حيث يزداد عدد المتنافِسون القادرون على الإنتاج، وفي هذه المرحلة تبحث الشركات عن أمكنة جديدة لتخفيض تكلفة إنتاج هذا المنتج وذلك من خلال الاقتراب من أسواق التصدير لتخفيض تكلفة النقل وتخفيض تكاليف العمل.

المرحلة الثالثة: حتى تتمكن الشركة الأصلية من حماية أرباحها والمحافظة على حصتها من السوق، تتحول الشركات في هذه المرحلة إلى إنتاج المنتج في بلدان تتميز بالكثافة العمالية وانخفاض الأجور، وغالبا ما يكون هذا في الدول النامية، ومنه تصبح هذه الأخيرة قاعدة تصدير إلى الدولة الأم وإلى الدول المتقدمة الأخرى.

3-3- نظرية عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على أن الدافع الرئيس لاستِثمار الشركات متعدِدة الجنسيات في الخارج هو هروب

هذه الشركات من المنافسة الكامِلة في الأسواق الوطنية بالدول الأم نحو أسواق الدول النامية.

3-4-نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:

جاءت هذه النظرية لأن نظرية عدم كمال السوق لا تتيح قيام تجارة دولية في المزايا المعنوية التي تمتلكها الشركة في الخارج؛ حيث إن قيام الشركات متعددة الجنسيات بممارسة أنشطتها الخاصة بالبحوث والتطوير وبراءات الاختراع بين المركز الرئيس والفروع في الدولة المضيفة سيمكنها من تخطي القيود التي تفرضها الحكومات على الأسواق (التعريفات الجمركية، الضرائب، الحصص، التحكم السعري)، وبالنتيجة سيؤثر على حرية التجارة والاستثمار، ويضمن وضع قيود تمنع تسرب الابتكارات الحديثة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى بخلاف الاستثمار الأجنبي، وذلك لأطول فترة ممكنة لمنع دخول منافسين جدد للأسواق، وتحقيق معدلات أرباح أعلى مما لو حققته في بلدها.

3-5-نظرية الموقع:

هذه النظرية تركِز على عوامل متعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة، وتشمل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسوِيق والإدارة، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق والمرتبطة بمناخ الاستثمار، وعامل الحوا فز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب وعوامل أخرى.

4- أنواع الشركات متعددة الجنسيات:

4-1- حسب درجة المركزية: وتقسم إلى:

- النمط المركزي: وهو يشير إلى الشركات التي يتم اتخاذ جميع قراراتها لدى المركز الرئيس في الدولة الأم.
- النمط اللامركزي: وهي تلك الشركات التي تمتلك فروعها هامشا من الحرية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف.

4-2- حسب درجة التكامل: وتقسم إلى:

- الشركات المتكاملة رأسيا: وهي الشركات التي تقوم بإنشاء فروع أجنبية لها بغرض إنتاج مدخلات للشركة الأم، أو إنتاج مواد خام واقعة في الدولة المضيفة لإعادة بيعها للشركة الأم، وينحصر نشاطها في الصناعات الاستخراجية.
- الشركات المتكاملة أفقيا: وهي الشركات التي تفتح فروعا لها تقوم بذات النشاط الذي تقوم به الشركة الأم.

4-3-حسب درجة الملكية: وتقسم إلى:

- فروع شركات ذات ملكية كاملة للمستثمر الأجنبي.
- فروع شركات ذات ملكية مشتركة بين الشركة الأم ومقيمي الدولة المضيفة.

4-4- حسب الأنشطة: وتقسم إلى:

- الشركات الصناعية متعددة الجنسيات
- الشركات التجارية متعددة الجنسيات

5-أسباب انتشار الشركات متعددة الجنسيات

إن أسباب انتشار الشركات متعددة الجنسيات قد تعود إلى أهداف الشركات متعددة الجنسيات في حد ذاتها أو لأسباب متعلقة بالدول المضيفة:

5-1- أسباب تتعلق بالشركات متعددة الجنسيات:

- تحقيق أقصى ربح ممكن وتعظيم المبيعات من أجل البقاء والاستمرار.
- تأمين الحصول على المواد الأولية.
-الاستفادة من انخفاض تكاليف الموارد الإنتاجية، وكذلك انخفاض الأجور خاصة في الدول النامية.
الاستفادة من الاعفاءات والامتيازات الجبائية.
- حماية السوق الأساس للشركة الأم.

5-2- أسباب تتعلق بالدول المضيفة:

من بين العوامل التي أدت إلى انتشار الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي وبصفة خاصة في الدول النامية، هو رغبة هذه الدول في تشجيع تدفق الاستثمارات إليها نتيجة لافتقارها لرأس المال اللازم لبرامج التنمية؛ فضلا عن حاجتها لخبرات هذه الشركات.

6-الآثار المترتبة عن الشركات متعددة الجنسيات

تمثل الشركات متعددة الجنسيات قوة اقتصادية كبيرة في الاقتصاد العالمي، حيث يمكن إن تلعب دورا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول المضيفة.

6-1- أثار الشركات متعددة الجنسيات على التنمية:

قد تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا مهما في تحقيق التنمية الشاملة من خلال خلق فرص عمل، تحسين مستوى الدخول ودفع الشركات المحلية للمنافسة إذا كانت مؤهلة ذلك. ولكن في المقابل يمكن القول أن ما يهم الشركات المتعددة الجنسيات بالدرجة الأولى هو زيادة أرباحها باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، كما أن مساهمة هذه الشركات في تنمية الدول المضيفة يتوقف على طبيعة المجال الذي تستثمر فيه، وقدرة هذه الأخيرة على توجيه وتنظيم هذه المشاريع (قانون الاستثمار).

6-2- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية:

تستطيع الشركات المتعددة الجنسيات بما لديها من موارد مالية ضخمة سد الفجوة بين احتياجات الدول النامية من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية وبين حجم المدخرات المتاحة محليا

6-3- ميزان المدفوعات:

إن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات قد ينتج عنه آثار سلبية على ميزان المدفوعات للدول المضيفة

بسبب التحويلات الرأسمالية اللازمة للاستثمار المباشر أو نتيجة لتحويل أرباحها إلى الخارج، كما قد ينتج عنه آثار إيجابية بإعادة استثمار أرباحها في البلد المضيف مما سينعكس على زيادة الصادرات.

6-4-الآثار السياسية للشركات المتعددة الجنسيات:

تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة لها، بهدف الحفاظ على مصالحها وأهدافها، وذلك إما بطريقة مباشرة باستخدام نفوذها وقوَتها الاقتصادية والمالية للتأثير في توجه حكومات الدول المضِيفة أو باستخدام أسلوب ضغط هذه الشركات على حكوماتها لكي تتخذ اجراءات ذات صبغة سياسية واقتصادية للضغط على البلدان المضيفة.